

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى مساهمي شركة العنقاء للطاقة (ش.م.ع.ع)

التقرير حول تدقيق البيانات المالية

الرأي

لقد دققنا البيانات المالية لشركة العنقاء للطاقة (ش.م.ع.ع) ("الشركة")، التي تشمل بيان المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦، وبيان الدخل الشامل، وبيان التغيرات في حقوق المساهمين وبيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات حول البيانات المالية، متضمنةً ملخص للسياسات المحاسبية الهامة.

في رأينا، أن البيانات المالية المرفقة تعبّر بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية، عن المركز المالي للشركة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية.

أساس الرأي

لقد تم تدقيقنا وفقاً لمعايير الدولية للتدقيق. إن مسؤولياتنا بموجب هذه المعايير يتم وصفها بشكل إضافي في فقرة مسؤوليات مدققي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية من تقريرنا. إننا مستقلين عن الشركة وفقاً لمجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولي للمحاسبين قواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين جنباً إلى جنب مع متطلبات السلوك الأخلاقي التي هي ذات الصلة بتدقيقنا للبيانات المالية في سلطنة عمان، لقد إستوفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات ووفقاً لقواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين. نعتقد بأن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفّر الأساس لإبداء رأي تدقيق حول هذه البيانات المالية.

امور التدقيق الرئيسية

إن أمور التدقيق الرئيسية هي تلك الأمور التي، في تقريرنا المهني، كانت هامة بشكل كبير في تدقيقنا للبيانات المالية للفترة الحالية. لقد تم تناول هذه الأمور في سياق تدقيقنا للبيانات المالية بكل، وفي إبداء رأينا في هذا الشأن، لا نقدم رأياً منفصلاً بشأن هذه الأمور. بالنسبة لكل أمر من ذكر أدناه، إن وصفنا لكيفية معالجة تدقيقنا للأمر يتم تقديمها في هذا السياق.

لقد إستوفينا المسئوليات الواردة في فقرة مسؤوليات مدققي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية من تقريرنا، بما في ذلك فيما يتعلق بهذه الأمور. وبالتالي، يتضمن تدقيقنا تنفيذ الإجراءات المصممة للرد على تقديرنا لمخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية. إن نتائج إجراءات تدقيقنا بما في ذلك الإجراءات المتتبعة لمعالجة الأمور أدناه، توفر الأساس لإبداء رأي تدقيق حول البيانات المالية المرفقة.

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى مساهمي
شركة العنقاء للطاقة (ش.م.ع) (تابع)

التقرير حول تدقيق البيانات المالية (تابع)

أمور التدقيق الرئيسية (تابع)

1 الإيرادات الأخرى

كما تم الإفصاح عنه في الإيضاحين ٦ و ٢١ حول البيانات المالية، بسبب تأخر المقاول في الإكمال في تاريخ بدء الطاقة المبكر المقرر وتاريخ التشغيل التجاري للمشروع، قامت الشركة بفرض تعويضات مقطوعة بمبلغ ١٧٩,٧٠٤ مليون دولار أمريكي (٦٩,٠٩٦ مليون ريال عماني)، وإما قد تم إستقطاعها من المدفوّعات التصاعدية التي سيتم أداؤها إلى المقاول أو قام المقاول بدفعها نقداً. وقد قدم المقاول مطالبات إلى الشركة وتفاصيل المطالبات ذات الصلة يتم الإفصاح عنها في الإيضاح ٢٣ حول البيانات المالية.

قامت الشركة، بناءً على تقييماتها الداخلية والمشورة القانونية الخارجية، بإدراج بشكل تراكمي مبلغ وقدره ١٥٣,٩٩٦ مليون دولار أمريكي (٥٩,٢١٢ مليون ريال عماني) كإيرادات أخرى من المبلغ الإجمالي المفروض، متضمناً مبلغ وقدره ٢٦,٣٠٧ مليون دولار أمريكي (١٠,١١٥ مليون ريال عماني) المدرج في سنة ٢٠١٦ (إيضاح ٦ حول البيانات المالية). التعويضات المقطوعة المحافظ عليها تبلغ ٢٥,٧٠٨ مليون دولار أمريكي (٩,٨٨٥ مليون ريال عماني) كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ (إيضاح ٢١ حول البيانات المالية).

لقد اعتبرنا مبلغ التعويضات المقطوعة المدرج كإيرادات أخرى في سنة ٢٠١٦، كأمر تدقيق رئيسي بسبب استخدام الإدارة الأحكام والإفتراءات، والإحتساب الداعم لقيمة الإيرادات الأخرى.

فمنا بالإجراءات التالية، من بين أمور أخرى:

- حصلنا على تأكيد من مصدر مستقل من المستشار القانوني الخارجي للشركة من أجل فهم موقف الشركة كما يؤيده المحامي الخارجي؛
- قمنا بمراجعة وتحدى الإفتراضات والأحكام التي تستخدمها الإدارة لإحتساب إدراج الإيرادات الأخرى؛
- قمنا بمراجعة إحتساب الإدارة للوصول إلى قيمة الإيرادات الأخرى ليتم إدراجها في السنة الحالية؛
- قمنا بتقييم مدى ملاءمة الإفصاحات ذات الصلة الواردة في البيانات المالية وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية.

2 القيمة العادلة وفعالية التحوط للأدوات المالية المشتقة

وفقاً لمتطلبات اتفاقيات القرض لأجل المضمون للشركة، أبرمت الشركة اتفاقيات لتحوط أسعار الفائدة بجمالي قيمة تقديرية تصل إلى ٩٦١ مليون دولار أمريكي (٣٦٩ مليون ريال عماني) كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦، وذلك بهدف وضع حد أقصى لعرض الشركة لتقلبات أسعار الفائدة. إن السياسة المحاسبية للشركة المتعلقة بالأدوات المالية المشتقة يتم إظهارها في الإيضاح ١٦-٢ والإفصاحات ذات الصلة باتفاقيات تحوط مبادلة أسعار الفائدة يتم إظهارها في الإيضاح ١٩ حول البيانات المالية.

لقد اعتبرنا القيمة العادلة وفعالية التحوط للأدوات المالية المشتقة كأمر تدقيق رئيسي، بسبب التعقيد الذي ينطوي عليه تقييم فعالية التحوط وتقييم عقود مبادلة أسعار الفائدة. وعلاوة على ذلك، فإن المبلغ المتضمن هو أيضاً هام بالنسبة للبيانات المالية.

لقد شاركنا متخصصين داخلين لاختبار فعالية التحوط لمبادلات أسعار الفائدة والتحقق من تقييم الأدوات المالية المشتقة. قمنا بتقييم مدى ملاءمة الإفتراضات وأساليب تقييم القيمة المستخدمة لإحتساب القيمة العادلة. لقد حصلنا أيضاً على تأكيدات مستقلة من البنوك (مبادلة الأطراف المقابلة) وقمنا بمعايرة القيمة العادلة لعقد تبادل أسعار الفائدة مع السجلات المحاسبية للشركة. قمنا بتقييم أيضاً مدى ملاءمة الإفصاحات في البيانات المالية وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية.

**تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى مساهمي
شركة العنقاء للطاقة (ش.م.ع) (تابع)**

ال المعلومات الأخرى الواردة في التقرير السنوي للشركة لسنة ٢٠١٦ إن أولئك المسؤولين عن الحكومة والإدارة مسؤولين عن المعلومات الأخرى. تكون المعلومات الأخرى من المعلومات الواردة في التقرير السنوي للشركة لسنة ٢٠١٦ ، وغيرها من البيانات المالية وتقريرنا كمدقق حسابات بشأنها. لقد حصلنا على المعلومات التالية قبل تاريخ تقريرنا كمدقق الحسابات، ونتوقع الحصول على التقرير السنوي المنشور لسنة ٢٠١٦ بعد تاريخ تقريرنا كمدقق الحسابات:

- تقرير رئيس مجلس الإدارة
- تقرير حوكمة وتنظيم الشركات
- تقرير مناقشة وتحليل الإدارة

لا يغطي رأينا حول البيانات المالية المعلومات الأخرى، ولا نبدي أي شكل من أشكال الإستنتاج التأكيدي في هذا الشأن. ارتباطاً بتدقيقنا للبيانات المالية، إن مسؤوليتنا هي قراءة المعلومات الأخرى، وعند القيام بذلك، أخذين في عين الاعتبار ما إذا كانت تلك المعلومات الأخرى لا تتماشى جوهرياً مع البيانات المالية أو معرفتنا التي تم الحصول عليها في التدقيق أو غير ذلك يبدو أنه تشوبها أخطاء جوهرية. في حال، بناءً على الإجراء الذي قمنا بادانه حول المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ تقريرنا كمدقق الحسابات، نستنتج بأن هناك أخطاء جوهرية في هذه المعلومات الأخرى، فيطلب منا رفع تقرير بهذه الحقيقة. ليس لدينا أي أمر لرفع تقرير في هذا الشأن.

مسؤوليات الإدارة وأولئك المسؤولين عن الحكومة عن البيانات المالية
إن أولئك المسؤولين عن الحكومة هم مسؤولين عن إعداد وعرض هذه البيانات المالية بصورة عادلة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية والمتطلبات الملائمة لقانون الشركات التجارية لعام ١٩٧٤ وتعديلاته، والهيئة العامة لسوق المال في سلطنة عمان، ونظم الرقابة الداخلية التي تقوم بتحديدها الإدارة على أنها ضرورية للتتمكن من إعداد بيانات مالية خالية من أخطاء جوهرية، سواء نتيجة لاختلاس أو لخطأ.

عند إعداد البيانات المالية، إن أولئك المسؤولين عن الحكومة هم مسؤولين عن تقييم قدرة الشركة على الاستمرار كمنشأة مستمرة، الإفصاح، حسب مقتضى الحال، حول الأمور المتعلقة بإستمرار المنشأة في مزاولة نشاطها واستخدام مبدأ الإستمرارية للمحاسبة إلا إذا كان أولئك المسؤولين عن الحكومة ينونون إما تصفيية الشركة أو إيقاف العمليات، أو لا يوجد لديهم بديل واقعي ولكن القيام بذلك.

إن أولئك المسؤولين عن الحكومة هم مسؤولين عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للشركة.

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى مساهمي
شركة العنقاء للطاقة (ش.م.ع.ع) (تابع)

مسئولييات مدققي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية

إن أهدافنا هي الحصول على تأكيد معقول ما إذا كانت البيانات المالية ككل خالية من أخطاء جوهرية، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ، واصدار تقرير مدققي الحسابات الذي يشمل رأينا. إن التأكيد المعقول هو مستوى عال من التأكيد، ولكن ليس ضمان بأن عملية التدقيق التي تتم وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق ستكشف دائماً الأخطاء الجوهرية حينما تكون موجودة. يمكن أن تنشأ الأخطاء من الغش أو الخطأ، وتعتبر جوهرية في حال، بشكل فردي أو في مجموعها، يمكن توقيعها بمعقولية بأنها تؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه البيانات المالية.

جزء من عملية التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، نمارس الأحكام المهنية والحفاظ على الشكوك المهنية في جميع أنحاء التدقيق. ونقوم أيضاً:

- بتحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ، تصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق التي تستجيب لتلك المخاطر، والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتتوفر أساساً لرأينا. إن مخاطر عدم الكشف عن آية أخطاء جوهرية الناتجة عن الغش هو أعلى من واحد من المخاطر الناتجة عن الخطأ، حيث أن الاحتيال قد ينطوي على التواطؤ والتزوير، أو الحذف المتعمد ومحاولات التشويه، أو تجاوز ضوابط الرقابة الداخلية.
- الحصول على فهم لضوابط الرقابة الداخلية ذات الصلة بالتدقيق من أجل تصميم إجراءات التدقيق المناسبة حسب الظروف، ولكن ليس لغرض إبداء رأي حول فعالية ضوابط الرقابة الداخلية للشركة.
- تقييم ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات المتعلقة المعدة من قبل الإدارة.
- التوصل إلى قرار حول مدى ملاءمة استخدام أولئك المسؤولين عن الحكومة لأساس الإستمرارية للمحاسبة، واستناداً إلى أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، ما إذا كان هناك عدم يقين جوهرى موجود ذو صلة بأحداث أو ظروف يمكن أن تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة الشركة على الاستمرار كمنشأة مستمرة. في حال نستنتج بأن هناك عدم يقين جوهرى موجود، يتطلب مما لفت الانتباه في تقريرنا كمدققى الحسابات إلى الإفصاحات ذات الصلة الواردة في البيانات المالية، أو إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية، لتعديل رأينا. استنتاجاتنا تعتمد على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا كمدققى الحسابات. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تتسبب للشركة لتتوقف عن الاستمرار كمنشأة مستمرة.
- تقييم العرض العام، هيكل ومح토ى البيانات المالية، بما في ذلك الإفصاحات، وسواء البيانات المالية تمثل المعاملات والأحداث المعنية بطريقة تحقق العرض العادل.

نتواصل مع أولئك المسؤولين عن الحكومة فيما يتعلق، ضمن أمور أخرى، في النطاق المخطط وتوقيت التدقيق ونتائج التدقيق الهامة، بما في ذلك أي أوجه قصور مهمة في ضوابط الرقابة الداخلية التي حددناها خلال تدقيقنا.

نقدم أيضاً إلى أولئك المسؤولين عن الحكومة بيان بأننا قد امتننا بمتطلبات السلوك الأخلاقي ذات الصلة بشأن الاستقلال، والتواصل معهم بكافة العلاقات وغيرها من الأمور التي قد تكون من المعقول أن يعتقد بأنها تؤثر على استقلالنا، عند الاقتضاء، الضمانات ذات الصلة.

من الأمور التي تم التواصل بشأنها مع أولئك المسؤولين عن الحكومة، نحدد تلك الأمور التي كانت من أكثر أهمية في تدقيق البيانات المالية للفترة الحالية، وبالتالي هي أمور التدقيق الرئيسية. وصنينا هذه الأمور في تقريرنا كمدققى الحسابات إلا في حال قانون أو لائحة يحول دون الإفصاح العلني عن هذه الأمور أو عندما، في حالات نادرة للغاية، قررنا أن أمر لا ينبغي أن يتم تواصله في تقريرنا بسبب الآثار السلبية من عمل ذلك حيث من المعقول توقع أن تفوق فوائد المصلحة العامة من هذا التواصل.

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى مساهمي
شركة العنقاء للطاقة (ش.م.ع) (تابع)

الرأي حول المتطلبات القانونية والرقابية الأخرى
في رأينا، أن البيانات المالية تتقدّم، من جميع النواحي الجوهرية، بالمتطلبات الملائمة لقانون الشركات التجارية لعام ١٩٧٤ وتعديلاته، والهيئة
العامة لسوق المال في سلطنة عُمان.

Ernst & Young LLC

Sanjay



سانجاي كواترا
مسقط
٢٠١٧ فبراير ٢٨